تم إعداد هذا الكتاب
لدى
موقع البينة

www.albainah.net

-

المقدمة

لا يكاد يخلو مكان في إيران من وجود الحرس الثوري الإسلامي. ولقد جرى تجميع عناصر هذا الجهاز في الفترة التي تلت الثورة الإيرانية مباشرة – بطريقة عشوائية – على هيئة مليشيا ضعيفة التدريب والتنظيم، لتساعد آية الله الخميني وأتباعه في توطيد سلطتهم في طهران. لكن الحرس الثوري تطور خلال سنوات الحرب ضد العراق ليصبح جهازًا عسكريًا منظمًا، يرصد الالتزام الشعبي بالشريعة الإسلامية، إضافة إلى كونه وسيلة رئيسية لتصدير الثورة الإسلامية. وقد قاتل أفراد الحرس الثوري في الحرب العراقية الإيرانية، جنبًا إلى جنب، مع القوات النظامية الإيرانية التي ظلت قائمة بعد زوال نظام الشاه. ومنذ نهاية النزاع العراقي - الإيراني عام 1988م، اختار الحرس الثوري لنفسه دورًا عسكريًا دفاعيًا، مع قيامه ببعض المهام المدنية في مجال إعادة الإعمار.

مما يسترعى الانتباه أنه حتى الآن، كانت البحوث القليلة –التي ركزت على موضوع الحرس الثوري– تميل إلى مقارنته بالجيش النظامي الإيراني. لكن الواقع يقول: إن الحرس الثوري يختلف بشكل أساسي عن الجيش، برؤيته العقائدية وكيفية إدارة عملياته ودوره الوظيفي في المجتمع والسياسة الإيرانيين، فضلاً عن تطور نشأته، مما يجعل تحليل أوضاعه صعبًا في ضوء الأطروحات التقليدية لعلم التحليل السياسي – العسكري.

ويختلف الحرس الثوري أيضًا عن الجيش النظامي في كونه يشكل قوة سياسية، لذا يجب تحليله بشكل أوفى. فالقوات النظامية ليس لها توجه سياسي محدد، الأمر الذي يجعلها تدين بالولاء لأي نظام كان؛ نظرًا لتوجهها القومي الذي اكتسبته خلال عهد العائلة البهلوية. ولا شك أن هذه الطبيعة غير السياسية أعطتها إلى حد ما قدرة على البقاء برغم إضعاف نظام الخميني لها ووضعها تحت الرابة السياسية الشديدة. وبالمقابل فإن الحرس الثوري يرى أن دوره السياسي ليس فقط أمرًا مسموحًا به، بل هو جزء من رسالته للدفاع عن الثورة الإسلامية، حسبما ينص على ذلك دستور الجمهورية الإسلامية[1].

إن العلاقة بين الحرس الثوري وكبار رجال الدين الذين ساعدوا في تنظيم الحرس، والممسكين بزمام السلطة في النظام الإسلامي، تعتبر فقط أحد الأوجه العديدة لهذا الجهاز، والتي تحتاج للمناقشة إذا ما أردنا فهم هذا التنظيم على

حقيقته. ولحسن الحظ فإن بحوثًا كثيرة قد أجريت في مجال العلاقات المدنية – العسكرية على المستويين النظري والتجريبي، مما سيجعل هذا البحث وسيلة نافعة لتحليل علاقة الحرس الثوري بالحكومة الإسلامية، إضافة إلى إلقاء الضوء على دوره في النزاعات السياسية القائمة بين فصائل النظام ومنافسته للجيش النظامي.

لقد صدر الكثير من الأبحاث في مجالات العلوم السياسية والتاريخ وعلم الاجتماع، وهي تحلل الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة الإيرانية، والمراحل التي مرت بها. غير أن عملية بناء مؤسسات ما بعد الثورة، والآليات التي تمكن الثورات الاجتماعية الكبرى من تعزيز قبضتها على السلطة، لم تحظ باهتمام كبير. وقليل جدًا من الباحثين – مثل كاترين تشورلي(2) وجوناثان أدلمان(3) وجون إليس(4) – اهتموا بتحليل مسألة ذات علاقة بهذه الأمور، وهي مسألة تطور القوات المسلحة الثورية. وهذه الدراسات – التي تتناول بناء المؤسسات والقوات المسلحة الثورية كوسائل لتعزيز السلطة الثورية – لها صلة أوثق بتحليل الحرس الثوري. وسيتضمن هذا المدخل إجراء مقارنات مفيدة بين الحرس الثوري والقوات المسلحة الثورية الأخرى، وخاصة الجيش الأحمر السوفيتي، وجيش التحرير الشعبي الصيني، وجيش الثورة الفرنسية.

وتواجه الباحث عدة مشاكل أساسية في محاولته تحليل الحرس الثوري، خصوصًا صعوبة الحصول على معلومات عن هذا الجهاز. فمنذ الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران عام 1979م لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة. ومنذ ذلك الوقت لم يحصل أي اتصال رسمي هام بين البلدين، سوى فيما تعلق بمحكمة التعويضات الأمريكية الإيرانية في لاهاي(5)، إضافة إلى الاتصالات الثنائية التي جرت ضمن ما عرف بصفقة مقايضة الأسلحة الأمريكية بالرهائن (إيران جيت) في الفترة 1985م – 1986م(6). ولهذا فإن الدبلوماسيين الأمريكيين افتقروا إلى التواصل المباشر مع المسئولين الإيرانيين والتعرف على دقائق الحياة السياسية الإيرانية.

ويجدر القول: إن طبيعة النظام السياسي الإيراني تحدُّ أيضًا من كمية ونوعية المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها الصحفيون. ومن المعروف أن الحكومة الإيرانية تتحكم في دخول الصحفيين الأجانب إلى إيران، وهذا يتغير

–على ما يبدو– تبعًا للجور السياسي السائد في طهران. فقد كان الاتصال بالمسئولين الإيرانيين محفوفًا بالصوعبات عندما كان المتطرفون يسيطرون على مقاليد الأمور، ثم تيسّر بعدما قفزت العناصر البراجماتية إلى قمة الهرم السياسي(7)، بعد وفاة آية الله الخميني في حزيران/ يونيو 1989م، مما فتح الباب أمام اتّباع سياسات إعلامية أكثر انفتاحًا من ذي قبل. وعندما كان الصحفيون يزورون إيران في عهد الخميني كان مجال اتصالاتهم محدودًا في الغالب. فمثلاً، لم يسمح إلا لعدد قليل من المراسلين بزيارة الجبهة خلال سنوات الحرب العراقية – الإيرانية. ومما يثير الانتباه أن السماح لرجال الإعلام بزيارة إيران، كان يتم –بشكل عام– في أعقاب تحقيق طهران لنصر ميداني، مما يعني أن الغاية من ذلك هي تمكين الحكومة الإيرانية من تعزيز ادعاءاتها والتباهي بمنجزاتها العسكرية. وكان الممثلون الحكوميون يرافقون الصحفيين المسموح لهم بالزيارة، فلم يكن باستطاعتهم التحقق من الأخبار وتأكيدها من مصادر مستقلة(8).

أما المشكلة الرئيسية الثانية فهي مصداقية المعلومات المتوافرة حول إيران. فالنظام الإيراني هو نظام منقسم على نفسه ومتعدد الولاءات، ولكل جناح مصلحة في تركيز الأضواء –قدر المستطاع– على مثله العليا وسياساته وقادته وجهوده. لذا من الواجب التدقيق في المعلومات التي بوسع الصحفيين الحصول عليها من داخل إيران، أو إرجاعها مباشرة للجهة أو الشخص أو الجناح الذي يدلي بها.

لكن وجود هذه الأجنحة المختلفة في النظام يفيد أيضًا الباحثين المهتمين بشئون إيران؛ لأن ذلك يؤدي إلى توافر قدر أكبر من المعلومات. فكما أن أي جناح قد يميل إلى تحريف نظرته للأحداث لكي يفيد موقعه، فإن هناك جناحًا منافسًا له، من مصلحته تسريب المعلومات بهدف التشكيك بمصداقية منافسيه. وفي هذا الإطار يجري الاطلاع على معلومات لم يكن مقدرًا لها أن ترى النور أصلاً. [وأوضح مثال على ذلك، التسريبات الصحفية التي أحاطت بقضية مهدي هاشمي عامي 1986م – 1987م، وهو صهر آية الله حسين علي منتظري (الذي عُزل من موقعه كخليفة محتمل للخميني في مارس 1989م) وكان مهدي هاشمي مساعدًا له، مع كونه رئيس "مكتب حركات التحرر"، وهو الذراع الرسمية للحرس الثوري(9) التي كانت تنسق جهود إيران لتصدير

الثورة الإسلامية. إذ قام هاشمي، وهو متطرف عنيد، بتسريب معلومات عن صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران إلى مجلة الشراع البيروتية[10]، لإحراج وإضعاف علي أكبر هاشمي رفسنجاني – رئيس مجلس الشورى آنذاك – الذي لعب دورًا رئيسيًا في صفقة السلاح المذكورة. ومن الواضح أن مهدي هاشمي شعر بأن رفسنجاني قد باع الثورة الإسلامية بتعامله مع الولايات المتحدة[11]].

وخارج إطار النظام الإيراني، كان هناك سيل مستمر من المعلومات، وفّره المنفيون الإيرانيون، الذين خدم بعضهم نظام الشاه السابق أو أيده، فيما كان البعض الآخر مؤيدًا للنظام الإسلامي –أو خدمه لفترة من الفترات– ثم اختلف معه بعد ذلك، مثل أبو الحسن بني صدر، أول رئيس للجمهورية الإسلامية، الذي يعيش في منفاه بفرنسا، ومثل منظمة مجاهدين خلق التي لها قواعد في العراق. وبشكل عام فإنه من الأفضل عدم الاعتماد على هذه المصادر المقيمة في المنفى، ما لم يتم تأكيد رواياتها عن أحداث معينة من مصادر مستقلة، خاصة عندما تشمل معلومات المنفيين تفسيرات للأحداث الجارية مفيدة لهم، أو لها علاقة بمنظماتهم. ومع ذلك، ليس من الحكمة رفض الأخذ بروايات الجهات الموجودة في المنفى؛ لأنها تساعد في تفسير التقارير الواردة من داخل إيران وإلقاء مزيد من الضوء عليها، مما يسهم في تحليل الأحداث والوقائع. ولقد اعترفت الحكومة الإيرانية –بشكل غير مباشر– بكثير من روايات الجهات المنفية حول المظاهرات أو القلاقل التي حدثت داخل إيران[12].

وهناك صعوبة أخرى في جمع معلومات عن الحرس الثوري، إذ لا يوجد في المنفى سوى عدد قليل من أعضائه السابقين، المستعدين للإدلاء بأحاديث تفصيلية. ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى كون أغلب أفراد الحرس من مؤيدي النظام الإيراني، حتى ولو كانوا يعارضون الكثير من سياسات رفسنجاني البراجماتية. ولا شك أن أسلوب المقابلات الشخصية مع منفيين – ليسوا من الأعضاء السابقين في الحرس أو الجيش النظامي – سيكون غير مجد؛ لأن هذه العناصر تعارض الحرس الثوري أساسًا. ولذا فإن المقابلات المنظمة قد توفر – في أحسن الأحوال – روايات ثانوية عن كيفية تدريب الحرس ومهامه وخبراته وأدائه في المعركة، فضلاً عن شخصيات رؤساء وحداته العسكرية.

ولحسن الحظ فإن المصادر المذكورة ليست هي كل وسائل الحصول على المعلومات من أجل تكوين فكرة شاملة عن الحرس الثوري. إذ تشكل الصحافة

الرسمية الإيرانية المصدر الأولي والأكثر مصداقية في الكثير من المجالات. فالتصريحات الرسمية التي يدلي بها الزعماء السياسيون الإيرانيون وكبار قادة الحرس تعطي مؤشرات واضحة بشكل إجمالي عن المسار العام الذي يدعون له. ومن الواضح أن دعوات التعبئة – التي نشرت في الصحافة الإيرانية – وفرت قدرًا غزيرًا من المعلومات عن بنية الحرس الثوري والباسيج (أو قوات التطوع الشعبي) التي تأتمر بأمر الحرس. وغالبًا ما تنشر الصحافة الإيرانية أيضًا سيرًا ذاتية رسمية لكل وزير جديد من وزراء الحرس، مع استثناء قادته العسكريين. كما عقد قادة الحرس أحيانًا مقابلات مع الصحفيين الإيرانيين، وناقشوا أمور التكتيك والعمليات العسكرية والأسلحة المستخدمة. إلا أن روايات الصحافة الرسمية عن معارك محددة ليست موثوقًا بها، خصوصًا في مجالات عدد إصابات العدو المضاعفة، ومزاعم الانتصارات الميدانية المبالغ فيها، حتى ولو تفهمنا مقصدها.

وتمثل الصحافة غير الرسمية – المسموح بها – مصدرًا ثانيًا غنيًا وموثوقًا بمعلوماته عن الحرس الثوري. فقد نشرت صحيفتا "إيران برس دايجست" و"ذي إيكو أف إيران" مقالات عن المنظمات الرئيسية التي ساهمت في بروز الحرس في وقت مبكر، إلى جانب استعراض شئون الحرس وتطوره ومشاركته في الصناعات العسكرية، فضلاً عن السير الذاتية للمسئولين الإيرانيين الذين ارتبطوا بالحرس أو خدموا فيه. ومن هنا يمثل الصحفيون – بلا شك – مصدرًا غنيًا للمعلومات برغم كونه محدودًا بعض الشيء. فالمراسلون الفرنسيون والبريطانيون –على وجه الخصوص– حصلوا أحيانًا على الإذن بزيارة إيران. كما أن الصحافة العربية وفرت غالبًا تغطية لأحداث إيران، ربما بسبب عامل القرب الجغرافي، واهتمام الكثير من الحكومات العربية بالتطورات الإيرانية. وتشكل التقارير الإخبارية العربية والأوربية الغربية مصدرًا مهمًا للمعلومات حول دور الحرس الثوري في مجالي تصدير الثورة والإرهاب. وتقدم هيئة الإعلام الإذاعي الخارجي FBIS مقاطع مترجمة من البيانات الصحفية الرسمية والمقالات الافتتاحية، ومقتطفات من المجلات الصادرة باللغة الفارسية، ومن ضمنها تلك التي ينشرها الحرس الثوري أو تُوجه إليه.

لا بد من القول إن إعطاء وصف مفصّل عن معارك محددة، حصلت خلال

الحرب العراقية – الإيرانية، ليس يساهم كثيرًا في تقييم تطور الحرس الثوري كمؤسسة سياسية. ولقد قام عدد من الباحثين بعرض تغطية مناسبة للتقارير المتكاملة، وإجراء تحليل للمراحل الرئيسية في الحرب[13]، ولكن في بعض الحالات تبرز الحاجة لمعرفة الدروس المستفادة، والتكتيك والأسلحة المستخدمة، وتحليل معارك معينة من أجل تأكيد مزاعم الحرس، مع تحليل نموه كمؤسسة لها دور مؤثرة في مؤسسات اتخاذ القرار الرئيسية ضمن النظام الإيراني.

وبشكل عام، فإن الغرض هو محاولة استقاء المعلومات من مجموعة واسعة من المصادر. ومن ذلك لا بد من الإشارة إلى أن النظام السياسي الإيراني يتسم بدرجة عالية من التعقيد نظرًا لطبيعته المفككة، كما أن الأحداث والتيارات غالبًا ما تكون خاضعة لعدة تفسيرات معقولة.